

## واقع المرحلة الانتقالية من الاقتصاد العراقي

٢٠٠٣-٢٠١٠

الدكتور كامران احمد حمه

يعد عام ٢٠٠٣ في العراق عام التحول الجذري من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية..... الخ. وذلك بعد عملية اجتياح العراق من قبل القوات العسكرية الامريكية ومجموعة من الدول التي كانت متحالفة معها، وسقوط النظام السياسي الشمولي القائم منذ عام ١٩٦٨. ان عملية التغيير التي حصلت في العراق صاحبها سياسات واجراءات اقتصادية متعددة، ومنها رفع الحصار والعقوبات الاقتصادية عن العراق، والتي فرضت اثر احتلال دولة الكويت في آب ١٩٩٠ من قبل النظام السابق.

لقد شهد العراق خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠) العديد من المصاعب والمعوقات امام تطوره وتنميته و من اهم هذه المعوقات الارهاب والفساد الاداري والاقتصادي، والتي يعاني منها العراق لحد الان، لذا لابد من تحليل البيانات والمؤشرات الاقتصادية بعمق وتاني لغرض الوصول الى حقائق علمية تمس الاقتصاد العراقي بشكل مباشر وغير مباشر. و من هذا المنطلق سيركز هذا البحث على توضيح المرحلة الجديدة من مراحل التطور التي مر بها الاقتصاد العراقي، وهو يتكون من محورين اساسيين نتناول فيهما الاختلالات الداخلية والخارجية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

اولاً/ الأختلالات الهيكلية الداخلية.

ثانياً/ الأختلالات الهيكلية الخارجية.

### الاختلالات الهيكلية الداخلية:

ان البيئة الاقتصادية العالمية التي تواجهها بلدان العالم وتحديداً النامية منها قد اصبحت تتطلب قدرا عاليا من الكفاءة الانتاجية والتنافسية فمن سمات هذه البيئة، التقدم التكنولوجي السريع والدرجة العالية من الاعتماد المتبادل والعالمية التي تشير الى تلاشي او انخفاض الحواجز التي تعترض التدفقات السلعية والمالية وهذا ما توفر في العراق بعد التغيير السياسي بعد سقوط النظام السابق. لقد اظهرت التقارير والبيانات الرسمية وغير الرسمية الصادرة من قبل الحكومة العراقية او من قبل الهيئات الدولية مثل الامم المتحدة والجهات ذات العلاقة بالاقتصاد العراقي ان الاقتصاد العراقي قد اصابه الكثير من التدهور والتردي نتيجة لسوء الادارة الاقتصادية ودخوله في دوامة من الصراعات والحروب وتفشي ظاهرة الأرهاب و ظهور المجاميع المسلحة.

لقد ادى الوضع السياسي والاقتصادي الجديد في العراق الى استنزاف الموارد الاقتصادية ( البشرية منها والطبيعية ) مما يؤكد بان العراق اندفع الى اتباع سياسات اقتصادية غير ناجعة الى حد ما، و كذلك انتهاج السياسات غير المناسبة التي تم تبنيها والتي فتحت الباب امام الاختلالات الداخلية والخارجية في جميع هياكل الاقتصاد الوطني واصبحت التشوهات الناتجة سمة من سمات هذا الاقتصاد فهناك اختلالات داخلية مرتبطة بتزايد معدلات البطالة والتضخم و استمرار عجز الموازنة بالأضافة الى الأختلال في ميزان المدفوعات والميزان التجاري واختلال ما بين الادخار والاستثمار واختلال في توزيع الموارد والاستخدام وغيرها من الاختلالات والتي انعكست على السلوك الأقتصادي والسياسي حيث حدث تحول عميق في محاولة الأفراد السعي للحصول على اكبر كمية ممكنة من الأموال حتى و ان كانت بطرق غير مشروعة انطلاقا من ضعف ايمانهم بما سيظهره المستقبل.

- نتناول هنا المؤشرات الآتية:
- ١- نمو الناتج المحلي الأجمالي.
  - ٢- مسار معدلات التضخم.
  - ٣- معدلات البطالة.
  - ٤- عجز الموازنة العامة للدولة.

١- نمو الناتج المحلي الأجمالي:

يعكس الناتج المحلي الأجمالي طبيعة الاداء الاقتصادي للبلد، كما يعكس علاقته بالسكان وكفاءة الاقتصاد ومعدلات نموه. في العراق مثل باقي الدول النفطية هناك مليارات تدور عموماً في اطار ما يأتي<sup>١</sup>:

- ١- هياكل ادارية ضعيفة.
- ٢- حقوق ملكية غير مضمونة.
- ٣- تقييدات قضائية معيبة.
- ٤- الأنقسامات العقيمة والمطامح السياسية القوية.

وكل هذا لم يستثمر لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، وبالتالي زيادة الانتاج الوطني وارتفاع ناتج المحلي الأجمالي.

ومن واضح ان الاقتصاد العراقي تعرض الى ازمات عديدة و لم يكن من القوة بحيث يستطيع مواجهة تلك الأزمات على الرغم من كل الأمكانات الاقتصادية التي لم يتم استثمارها بشكل صحيح، حيث من الملاحظ ان هذا الاقتصاد يعتمد على القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الأجمالي و تكوين الإيرادات العامة للدولة.

ان القطاع النفطي، والذي سيبقى الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي، و قد بدأ باستعادة نشاطه بعد الدمار الذي اصابه خلال الحروب التي حصلت في العراق، وتعرضه الى عمليات النهب والتخريب الذي حدثت بعد هذه الحروب. ان المحاولات التي بذلت لزيادة الصادرات قد تبدد معظمها و لم

يكتب لها النجاح جراء استمرار و تصاعد عمليات التخريب المنظمة من قبل الأريايين والتي استهدفت البنى التحتية للتصدير بشكل رئيسي، اضافة الى نقص الأستثمارات في المشاريع الجديدة، يضاف الى ذلك ضعف التخطيط لتفعيل استراتيجية واضحة المعالم للقطاع النفطي.

على الرغم من كل ذلك لقد ازداد الناتج المحلي الأجمالي في العراق وان معدلات النمو السنوي كانت مرتفعة نسبيا باستثناء عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩، ففي عام ٢٠٠٣ انخفضت معدلات نمو لناتج المحلي الأجمالي بسبب الحرب و سيادة حالة من عدم الأستقرار السياسي والأقتصادي و وجود فراغ سياسي في العراق.

لقد تبين من خلال مسح الاحوال المعيشية في العراق في عام ٢٠٠٤ والذي اجرته وزارة التخطيط والتعاون الامتائي، ان متوسط نصيب الفرد من دخل الاسرة خلال عام ٢٠٠٣ هو ( ٣٦٦٠٠٠ ) ديناراً ( اي حوالي ٢٥٥ دولار امريكي في هذا العام )، و ( ١٧٢٥٠ ) ديناراً ( ١٢ دولار امريكي ) خلال اسبوعين، و ان ( ٤٥% ) من الاسر يمثل الراتب الشهري لها اكبر مساهمة في الدخل الاجمالي للأسرة، ثم ياتي بعد ذلك العمل الخاص بنسبة ( ٣٤% ) في الاهمية. وان ( ٨٠% ) يحصل على الجزء الاكبر من دخلهم عن طريق العمل<sup>٢</sup>.

لقد اعتمد في عملية تحليل دخل أسرة في العراق في المدة ( ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ) على معامل ( جيني ) لبيان ومعرفة كيفية توزيع الدخل في العراق بين الاسر<sup>٣</sup> تكون قيمة معامل جيني بين ( ٠ ) صفر و ( ١ ) واحد الصحيح اذا تملك اسرة واحدة الدخل كله فان قيمة معامل جيني تكون ( ١ ) الصحيح، اما اذا كانت ( ٠ ) صفراً فسيكون توزيع الدخل متساوياً بشكل تام<sup>٤</sup> فان قيمة معامل جيني في العراق في تلك الفترة فهي ( ٠,٣٦ ) هذا بالاعتماد على دخل الاسرة التراكمي، و لكن القيمة كانت نفسها عندما تم احتسابها بدون تعديل الدخل التراكمي، يجدر بالذكر ان التفاوت في الدخل في العراق في تلك المدة يعتبر مشابهاً للوضع في الدول العربية الاخرى .

اما في عام ٢٠٠٩ فان تراجع سبب نمو الناتج المحلي الاجمالي يعود الى تراجع و انخفاض اسعار النفط الخام في سوق النفط الدولي بسبب الازمة المالية العالمية و تراجع ايرادات النفط في الدول الربيعة و منها العراق. ولتوضيح ذلك ناتي بمجدول-١- الذي يوضح ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة مع معدلات نمو هذا الناتج سنويا.

جدول رقم-١-

الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة

(٢٠٠٣-٢٠٠٩) / مليون دينار

ت	السنة	GDP بالأسعار الجارية	نسبة النمو %	GDP بالأسعار الثابتة	نسبة النمو %
١	٢٠٠٣	٢٩٥٨٥٧٨٨,٦	-٢٧,٩	٢٦٩٩٠,٤	-٣٣,١
٢	٢٠٠٤	٥٣٢٣٥٣٥٨,٧	٧٩,٩	٤١٦٠٧,٠	٥٤,٢
٣	٢٠٠٥	٧٣٥٣٣٥٩٨,٦	٣٨,١	٤٣٤٣٨,٨	٤,٤
٤	٢٠٠٦	٩٥٥٨٧٩٥٤,٨	٣٠,٠	٤٧٨٥١,٤	١٠,٢
٥	٢٠٠٧	١٠٧٨٢٨٤٦٢,٥	١٢,٨	٤٨٠٤٦,٩	٠,٤
٦	٢٠٠٨	١٥٥٦٣٦٠٠٠	٤٤,٣	٥٣٠٠٠	١٠,٣
٧	٢٠٠٩	٩٩٥٥٢٨٣٦	-٣٦	٣٣٩٠١,٥	٣٦
	معدل النمو السنوي المركب %		٣٩,٤		١٤,٤

المصدر: - الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية سنة ٢٠٠٧.

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي و بيت الحكمة، التقرير الوطني لجال التنمية البشرية ٢٠٠٨، المطابع المركزية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٥٥.

زماره ١ \* سأل بيستو شمش \* ئابارى ٢٠١٨

يتضح من الجدول رقم ١ ان الناتج المحلي الأجمالي في نمو وارتفاع خلال المدة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٩) باستثناء عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩ حيث ان معدل تراجع النمو في عام ٢٠٠٣ مقارنة بعام ٢٠٠٢ كان قد بلغ ( - ٢٧,٩ %) اما في عام ٢٠٠٩ فان هذا المعدل قد سجل (٣٦-%) كما بيننا بسبب تراجع اسعار النفط عالميا، التراجع في معدلات النمو للدول الصناعية الكبرى (التباطؤ العالمي) والذي انعكس ليشكل انخفاضاً في الطلب على صادرات الدول النامية بشكل عام والدول النفطية بشكل خاص مما أدى الى انخفاض الطلب بشكل نسبي على النفط في اسواق النفط العالمية مما أدى الى انخفاض اسعار النفط الخام. اما في بقية السنوات لقد سجلت ارتفاعات كبيرة في ناتج المحلي الأجمالي حيث بلغ معدل النمو نسبة ( ٧٩,٩ %) في عام ٢٠٠٤ وان اقل معدل ايجابي للنمو قد سجل في عام ٢٠٠٧ حيث بلغ ( ١٢ % ) .

وفي الوقت نفسه لقد شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي في العراق تحسناً ملحوظاً بعد عام ٢٠٠٣ ( بالاسعار الجارية )، الا انه وبعد الأخذ بالاعتبار مستويات التضخم و تراجع الموازنة و رفع الدعم الحكومي عن اسعار الوقود والغذاء فان مستوى المعيشة للعراقيين عام ٢٠٠٧ انخفض عن مستواه الحقيقي بالاسعار الثابتة عن سنة ١٩٨٠<sup>٤</sup>.

ان زيادة عوائد النفط حققت تحسناً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ ( ٣٨١٢ ) دولاراً في عام ١٩٨٠. اما بعد فرض العقوبات الاقتصادية في عام ١٩٩٠ فان نصيب الفرد قد تراجع الى ان بلغ ( ١٨٠ ) دولاراً في عام ١٩٩٤، ثم بدأ يشهد ارتفاعاً تدريجياً الى ان بلغ ( ٧٧٠ ) دولاراً في عام ٢٠٠٢. وقد انخفض في اثر حرب عام ٢٠٠٣ ليصل الى ( ٥٨٠ ) دولاراً ليبدأ بالتحسن تدريجياً كما هو مبين في الجدول رقم ٢- حيث وصل الى ( ٢٨٤٨ ) دولاراً في عام ٢٠٠٧، والذي يمثل زيادة مضاعفة عن عام ٢٠٠٦.

جدول-٢-

معدل النمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي  
خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٩

ت	السنة	نصيب الفرد الواحد (دولار)	معدل النمو (%)
١	٢٠٠٢	٧٧٠	
٢	٢٠٠٣	٥٨٠	-٢٤,٦
٣	٢٠٠٤	١٢٥٠	٥٣,٦
٤	٢٠٠٥	١٥٠٠	١٦,٦
٥	٢٠٠٦	١٨٢٠	١٧,٥
٦	٢٠٠٧	٢٨٤٨	٣٦
٧	٢٠٠٨	٣٩٩٠	٢٨,٦
٨	٢٠٠٩	٢٥٥٣	-٥٦,٢

المصدر / العمود الاول: الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية.  
العمود الثاني: من عمل الباحث.

يتضح من الجدول رقم ٢ ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في ارتفاع مستمر باستثناء عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩ وذلك بسبب الحرب على العراق في عام ٢٠٠٣، و تراجع ايرادات النفط في عام ٢٠٠٩، ان معدل النمو لمتوسط نصيب الفرد قد سجل بالسالب في عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨ حيث بلغ معدل النمو (٣٦-%)، ومن الجدير بالذكر ان متوسط نصيب الفرد في عام ٢٠٠٨ قد تجاوز معدل نصيب الفرد في عام ١٩٨٠ اي لأول مرة بعد عام ١٩٨٠،

## ٢- مسارات التضخم:

توجد مشكلة اقتصادية تتعلق بالسياسة المالية والتضخم في العراق، وهي ان ايرادات النفط تؤدي الى زيادة التوقعات وتغذي آمالا غير واقعية للدخل القومي في المستقبل و من المعروف ان التوقعات المتفائلة تؤدي الى زيادة الطلب الكلي في الحاضر على حساب المستقبل من جهة، و من جهة اخرى ان التوقعات المتفائلة تؤدي الى زيادة سرعة تداول النقود التي ترتبط بعلاقة طردية مع التضخم، وهذا بدوره يؤدي الى فقدان السيطرة على الانفاق الحكومي، بما في ذلك الأضلاع بمشاريع بنية تحتية باهظة الكلفة و يمكن لهذه المشاريع ان تتحول الى وسيلة للفساد و توزيع النفوذ. والنتيجة النهائية هي الدخول في مشكلة فقدان الأنضباط المالي الذي يغذي التضخم، و يزيد المديونية الخارجية و ينمي ثقافة الفساد وقيمه<sup>٥</sup>.

لقد شهد الاقتصاد العراقي خلال المدة (١٩٨٠-٢٠٠٧) ضغوط تضخمية حادة، بدأت تتطور خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي نتيجة اثار الحرب العراقية - الإيرانية، ثم وصلت الضغوط التضخمية خلال عقد التسعينات إلى مستويات مرتفعة جداً بلغت مستوى التضخم الجامح (Hyper Inflation) بسبب حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ وما تلاها من عقوبات اقتصادية، مما أدى ذلك إلى تدمير البنى التحتية للاقتصاد العراقي وتراجع معدلات نمو القطاعات الإنتاجية ولاسيما الصناعية والزراعية وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض حجم الاحتياطات الأجنبية بسبب توقف الصادرات النفطية وارتفاع حجم الإصدار النقدي بدون رصيد وانخفاض في سعر صرف الدينار العراقي وذلك كله قبل سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣.

ونتيجة لهذه الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة، قبل عام ٢٠٠٣ و بعدها، تطورت ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، على الرغم من السياسات الضاغطة على الأسعار والألتزام بسياسة تثبيت سعر الصرف للدينار العراقي رسمياً ازاء الدولار الأمريكي والذي تراوح ما بين ( ١٤٦٠ و



١٤٩٨) دينار/ دولار خلال المدة منذ ٢٠٠٤ و لغاية شهر ايلول ٢٠٠٦، بينما لعبت الموازنة دورا مهما في تخفيض قيمة العملة الوطنية و كانت من اسباب انتشار ظاهرة التضخم و بروز ظاهرة الدولرة الجزئية في النشاط الاقتصادي، بالرغم من حجم الدعم الكبير المباشر و غير المباشر الذي تقدمه الدولة لتثبيت قيمة العملة. ونتيجة لأتباع سياسة أنكماشية من قبل البنك المركزي العراقي، فأن سعر الصرف الدينار مقابل الدولار انخفض الى ان بلغ ١٢٠٠ دينار/ دولار خلال سنوات ( ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ )<sup>١</sup>، وبالتالي فقد اتجهت معدلات التضخم نحو الأرتفاع للفترة ٢٠٠٣ الى نهاية عام ٢٠١٠، و على عكس التوقعات السابقة بانخفاض معدل التضخم.

لم يعد التضخم في العراق مرتبطا فقط بسعر الصرف للدينار العراقي ازاء العملات الأجنبية بشكل عام والدولار بشكل خاص، وانما يعود التضخم بشكل اساس الى الأختلالات الهيكلية الموجودة في الأقتصاد العراقي و ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم قدرة القطاعات على تزويد السوق بالسلع المحلية، فباستثناء قطاع النفط، فان كلا من قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية يشكلان القاعدة الإنتاجية غير النفطية، وذلك بسبب ما ياتي:

- قدم الموجودات و التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة والزراعة وانخفاض الانتاجية في القطاعين.
- الدمار الذي لحق بالبنى التحتية خلال الحروب التي مرت بها العراق، واعمال النهب والتخريب الذي تعرضت له المنشآت العامة ومؤسسات الدولة بعد انتهاء حرب في ٢٠٠٣.
- تخفيض او رفع الدعم الحكومي المباشر و غير المباشر مما ادى الى تراجع انتاج هذه القطاعات و اضعافها و تراجع مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.
- تعرض هذه القطاعات لمنافسة غير متكافئة مع المنتجات الاجنبية المماثلة وذلك بعد فتح الاسواق العراقية للأستيراد والغاء الرسوم الكمركية.

- ارتفاع الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد العراقي بسبب ارتفاع معدل الدخل الأسمية، حيث توجه العراق نحو الاستيرادات وهو اجراء لم تستفد منه القطاعات المحلية الرئيسية.  
لغرض توضيح ذلك اكثر نأتي بالجدول رقم ٣- لمعرفة معدلات التضخم من المدة ( ٢٠٠٢ - ٢٠١٠ ).

جدول-٣-

معدلات التضخم السنوي في العراق  
خلال الفترة ( ٢٠٠٢ - ٢٠١٠ )

ت	السنة	معدل التضخم السنوي ( % )
١	٢٠٠٢	١٩,٣
٢	٢٠٠٣	٣٢,٦
٣	٢٠٠٤	٢٦,٩
٤	٢٠٠٥	٣٦,٩
٥	٢٠٠٦	٥٣,٢
٦	٢٠٠٧	٣٠,٨
٧	٢٠٠٨	٣٢,٤
٨	٢٠٠٩	٣٥,١
٩	٢٠١٠	٣٨,١

المصدر / وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الأرقام القياسية، لغاية عام ٢٠٠٧.  
- معدلات التضخم في سنوات ( ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ) من نشرات البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، ٢٠١٠، ص ٣.

يتضح من الجدول رقم ٣ بان معدلات التضخم في العراق في ارتفاع مستمر حيث سجل هذا المعدل في عام ٢٠٠٢ ( ١٩,٣ % ) اما في عام ٢٠٠٣ سجل ٣٢,٦ %، الى ان بلغ معدل ( ٥٣,٩ % ) في عام ٢٠٠٦، يتضح من الجدول كذلك ان معدلات التضخم منذ ٢٠٠٧ قد اصبحت شبه ثابتة في معدل الثلاثينيات تقريبا، الا ان هذا لم يكون نتيجة السياسة الانكماشية للبنك المركزي. وانما كانت هناك سياسة مالية توسعية من قبل وزارة المالية ادت الى ارتفاع و ازدياد الأنفاق العام بشكل كبير وارتفاع الطلب الحكومي وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي.

### ٣- معدلات البطالة:

غدت ظاهرة البطالة في العراق مشكلة ذات أبعاد إقتصادية وإجتماعية تعبر بوضوح عن عجز في البنى الإقتصادية وعن خلل إجتماعي على الصعيد الوطني حيث تعتبر البطالة آفة إجتماعية خطيرة تعطل القدرات البشرية وتبدد فرص النمو والرفاه الإقتصادي.

اصبحت البطالة ظاهرة خطيرة بعد التغيير السياسي في العراق في عام ٢٠٠٣، واصبحت تهدد المجتمع العراقي، في معظم شرائحه الأجتماعية، حيث طالت البطالة ليس فقط الفئات ذات التعليم المحدود و انما شريحة واسعة شملت خريجي الجامعات والدراسات العليا، ويعود السبب في ذلك الى شل حركة النشاط الإقتصادي نتيجة لما دمرته الحرب بانواعه المختلفة للبنى التحتية، وما تبعها من اعمال تخريب و نهب لكافة الممتلكات العامة الامر الذي ادى الى تدهور البنى التحتية للقطاعات الإقتصادية<sup>٧</sup>.

لقد قام الحاكم المدني الامريكي (بول بريمر) في العراق باصدار مجموعة من القرارات كان لها دور سلبي في نفاقم مشكلة البطالة ومنها<sup>٨</sup>:-  
أ/ حل الجيش العراقي الذي كان يستوعب اكثر من ٤٠٠ الف شخص متطوع اضافة الى نحو ١٥٠ الف جندي مكلف يستوعبهم الجيش لمدة سنتين او اكثر.

ب / حل مؤسسات عسكرية اخرى، ومؤسسات مدنية مثل وزارة الاعلام و هيئاتها التي كانت توظف اعدادا كبيرة.  
 ت / حل هيئة التصنيع العسكري و تسريع اعداد من منتسبيها دون ايجاد البديل لأستيعاب هذه القوى العاملة التي في معظمها قوى عاملة شابة.  
 ان هذه الاجراءات كانت سببا في ارتفاع معدلات البطالة و زيادة العنف و تردي الوضع الامني. تشير التقديرات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط و بالتعاون الائمائي الى ان البطالة اصبحت ظاهرة اقتصادية سائدة، بسبب ارتفاع نسبتها الى نحو ( ٢٨,١ % ) من اجمالي القوى العاملة، كما مبين في الجدول رقم-٤-.

جدول-٤-

معدلات البطالة للسنوات (٢٠٠٣ - ٢٠٠٨)

ت	السنة	معدل البطالة بين الذكور %	معدل البطالة بين الأناث %	معدل العام %
١	٢٠٠٣	٣٠,٢	١٦	٢٨,١
٢	٢٠٠٤	٢٩,٤	١٥	٢٦,٨
٣	٢٠٠٥	١٩,٢٢	١٤,١٦	١٧,٩٧
٤	٢٠٠٦	١٦,١٦	٢٢,٦٥	١٧,٥
٥	٢٠٠٧	١٦	٢٢	١٧
٦	٢٠٠٨	١٤,٣٣	١٩,٦٤	١٥,٣٤
٧	*٢٠٠٩			١٧
٨	٢٠١٠			١٨

المصدر / الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط والتعاون الإئمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية، ( ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ )، السكان والقوى العاملة.  
 \*م يحصل الباحث على معدل البطالة للذكور و الأناث للعامين ( ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ).

يلاحظ من الجدول ما يأتي:

- ان معدلات البطالة بشكل عام مرتفعة جدا مقارنة بالمعدل الطبيعي للبطالة التي لا تتجاوز ( ٣ % ) من الأيدي العاملة الكلية.
- ان معدل البطالة خلال المدة المذكورة في انخفاض مستمر و لو بمعدلات بسيطة، حيث يتبين بان معدل البطالة بلغ ( ٢٨,١ % ) عام ٢٠٠٣ اما في عام ٢٠٠٨ فقد بلغ ( ١٥,٣٤ % ) اي بانخفاض حوالي ١٣ % من عدد العاطلين عن العمل.
- اما في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ فاننا نرى ارتفاعا طفيفا في البطالة وذلك نتيجة للأثار السلبية للأزمة المالية العالمية على الأقتصاد العالمي. وانخفاض اسعار النفط الخام، وانخفاض الأيرادات العامة نتيجة لانخفاض الأيرادات النفطية حيث بلغت معدلات البطالة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ( ١٧ % و ١٨ % ) على التوالي.

من المؤكد ان هذه المعدلات تمثل الجانب الرسمي الحكومي، حيث تؤكد العديد من المؤشرات بأن معدلات البطالة اكثر من الذي تصرح به الحكومة ناهيك عن البطالة المقنعة في دوائر الدولة المختلفة و يضاف اليها المنشآت الصناعية التي يستلم افرادها مرتبات بدون اي عمل يذكر و هذا ما يوضح حجم الأنفاق العام والذي انعكس على الموازنة العامة للدولة والذي سيتم توضيحه في الفقرة اللاحقة.

٤- عجز الموازنة العامة للدولة:

لقد اظهرت التقارير الصادرة من الامم المتحدة والجهات ذات العلاقة من ان اقتصاديات الدول النامية قد اصابها الكثير من التدهور والتردي نتيجة لسوء الادارة الاقتصادية ودخول المنطقة في دوامة من الصراعات والحروب ولعقود طويلة استنزفت فيها معظم الموارد مما دفع تلك الدول الى الاستدانة من المؤسسات العالمية، كذلك السياسات غير المناسبة التي تم تبنيها والتي فتحت الباب امام الاختلالات في جميع هياكل الاقتصاد الوطني واصبحت التشوهات

النتيجة سمة من سمات هذا العصر فهناك اختلال في الموازنة العامة للدولة و ميزان المدفوعات والميزان التجاري واختلال مابين الادخار والاستثمار واختلال في توزيع الموارد والاستخدام وغيرها من الاختلالات<sup>١</sup>.

حققت الموازنة العامة في العراق عجزاً طوالم عقدي الثمانينات و التسعينات من القرن المنصرم , بسبب النهج التوسعي للسياسة الانفاقية في الاقتصاد العراقي، و تباطؤ نمو الإيرادات العامة و عدم مواكبتها النمو الحاصل في الأنفاق العام , و هذا بالتأكيد يعود إلى ظروف الحرب و العقوبات الدولية و توقف الإيرادات النفطية و زيادات الإنفاق العسكري , وقد لجأت الدولة إلى سياسة التمويل بالعجز التي كانت السبيل الوحيد للسياسة المالية في توفير الموارد لغرض تمويل الأنفاق العام المتزايد خلال تلك المدة (١٩٨١-٢٠٠٣ )، الأمر الذي انعكس على ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض سعر العملة المحلية وتأثيراتها السلبية على حوافز الادخار والاستثمار، وبالتالي أتساع حالة اللاتوازن الداخلي والخارجي.

وينبغي الاشارة إلى ان اعتماد الموازنة العامة على العوائد النفطية تصل إلى أكثر من ( ٩٥%) من أجمالي الإيرادات،وما يترتب على ذلك من مخاطر ناجمة عن التغييرات في أسعار النفط على المستوى الدولي، كما حصل في الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على الإيرادات النفطية،التي سجلت انخفاضاً بلغت نسبته (٣٤,٨%)،أي مايقدر ب(٢,٣٠) تريليون دينار، حيث بلغ معدل سعر برميل النفط (٥٨,٩) دولار عام ٢٠٠٩ مقابل (٨٨,٨) دولار لكل برميل للعام السابق. وتعتبر السياسة المالية من خلال سياستها الانفاقية والتوسعية بشقيها التشغيلية والاستثمارية إلى تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف تنشيط ودعم الاقتصاد وتحقيق الاستقرار والقضاء على البطالة<sup>١</sup>.

جدول - ٥ -  
الموازنة العامة للدولة في العراق خلال الفترة  
(٢٠٠٣-٢٠١١) مليار دينار عراقي

ت	السنة	الأيرادات العامة	النفقات العامة	العجز او الفائض
١	٢٠٠٣	٢٤٥٦٨	٢٩٥٧٥	٥٠٠٧ -
٢	٢٠٠٤	٣٢٩٨٢	٣٢١١٧	٨٦٥
٣	٢٠٠٥	٤٠٥٠٢	٢٦٣٧٥	١٤١٢٧
٤	٢٠٠٦	٤٩٢٣٢	٣٣٤٨٧	١٥٧٤٤
٥	٢٠٠٧	٤٢٠٦٤	٥١٧٢٧	٩٦٦٢ -
٦	٢٠٠٨	٨٠٤٧٦	٨٦٦٨٣	٦٢٠٧ -
٧	٢٠٠٩	٥٠٤٠٨	٧٢٩٠٠	٢٢٤٩١ -
٨	٢٠١٠	٦١٧٣٥	٨٤٦٥٧	٢٢٩٥٢ -
٩	٢٠١١	٨٠٩٣٤	٩٦٦٦٢	١٥٧٢٦-
	معدل النمو المركب	١٤,١%	١٦,٢%	

المصدر / د. نبيل مهدي الجنابي، أثار عجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العراقي دراسة قياسية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١)، ﴿ بحث مشارك في ندوة علمية تم تنظيمها في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، خلال الفترة ١١-١٢ / ٥ / ٢٠١١ ﴾، ص ١٠.

يتضح من جدول رقم-٥- التطورات الحاصلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال المدة المذكورة (٢٠٠٣-٢٠١١)، إذ أتسمت الإيرادات العامة بالتزايد التدريجي، إذ بلغت (٤٩٢٣٢) مليار دينار عام ٢٠٠٦ ثم انخفضت في عام ٢٠٠٧، وقد بلغت أعلى قيمة لها في عام ٢٠٠٨ وذلك بسبب

الارتفاع المتصاعد لأسعار النفط الخام في ذلك العام وبلغ (١٣١,٢) دولار للبرميل في تموز من نفس العام. انخفضت في عام ٢٠٠٩ لتصبح للتغيرات المحاصلة بأسعار النفط الخام في الأسواق العالمية. بالمقابل سجلت النفقات العامة ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة نفسها، حيث بلغت (٨٤٦٥٧) مليار دينار في عام ٢٠١٠ وذلك بسبب الزيادة المحاصلة في رواتب الموظفين وإعادة أعمار جزء من الدمار الذي لحق بالبنية التحتية ومشاريع البناء وزيادة الانفاق العسكري ومكافحة الإرهاب بالإضافة إلى الفساد المالي والإداري، هذا وحقت النفقات معدل نمو مركب قدره (١٦,٢%) وهو يفوق معدل نمو الإيرادات العامة، الأمر الذي أدى إلى حصول عجز في الموازنة العامة لمعظم السنوات، وقد بلغ العجز المالي (٥٠٠٧) مليار دينار أرتفع إلى (٩٦٦٢) مليار دينار عام ٢٠٠٧ وأستمر بالتزايد حتى بلغ (٢٢٩٥٢) مليار دينار عام ٢٠١٠، وهذا يعود إلى التغيرات المحاصلة في أسعار النفط الخام على أثر الأزمة المالية العالمية وأخر عام ٢٠٠٨ من جهة، والعوائد الضريبية التي لازالت تعاني من انخفاض كبير من جهة أخرى، حيث لا تتناسب مع التوجه نحو إيجاد مصادر تمويلية أخرى تخفف العبء من عجز الموازنة المتأتي من التزايد المتصاعد في النفقات لاسيما التشغيلية التي تبلغ أكثر من (٧٨,٣%) من أجمالي النفقات. ان ارتفاع نسبة النفقات التشغيلية في الموازنة العامة و ضعف المردود المقابل لتلك النفقات يعد من اهم معضلات الأقتصاد العراقي حيث تؤكد جميع المؤشرات ان المردود الأنتاجي لا يشكل الا القليل كمساهمة في الناتج المحلي الأجمالي مما يعمق الأختلالات الداخلية والخارجية.

#### الأختلالات الهيكلية الخارجية:

تتناول الأختلالات الخارجية المشاكل الأقتصادية التي موجودة في العراق ولها علاقة بالعالم الخارجي والعلاقات الأقتصادية مع الدول الأخرى والتي نتناولها في هذا البحث هي:



١- اختلال في الميزان التجاري:  
من المعروف أن الميزان التجاري يمثل محصلة حركة الصادرات والواردات لاقتصاد ما خلال مدة زمنية معينة، من المعروف كذلك ان الميزان التجاري جزء اساسي من ميزان المدفوعات، و من خلاله يمكن معرفة الأختلال الموجود في ميزان المدفوعات، لذا و لغرض توضيح جزء من الأختلال الخارجي ناتي بجدول رقم-٦-.

الجدول رقم-٦-

الميزان التجاري العراقي خلال الفترة  
( ٢٠٠٣ - ٢٠١١ ) ( مليون دولار )

ت	السنة	الصادرات	الواردات	العجز او الفائض
١	٢٠٠٣	٩٧١١	٨٤٤٣	١٢٦٨
٢	٢٠٠٤	١٧٨١٠	١٨١٠٧	-٢٧
٣	٢٠٠٥	٢٣٩٧	٢٠٠٠٢	٣٦٨
٤	٢٠٠٦	٣٠٥٢٩	١٨٧٠٧	١١٨٢٢
٥	٢٠٠٧	٣٩٥٠٠	١٨٢٨٨	٢١٢١٢
٦	٢٠٠٨	٧١٧	٤٧٢	٢٤٥
٧	٢٠٠٩	٥٩٠٠٢	٧٠٢٠٠	-١١١٩٨
٨	٢٠١٠	٤٨٧٠٠	٥٢٨٠٠	-٤١٠٠
٩	٢٠١١	٥٦٦٨٠	٥٤٤٠٥	٢٢٥٧

المصدر / د. نبيل مهدي الجنابي، أثار عجز الموازنة العامة مصدر سابق، ص١٢.

يؤكد الجدول ان الميزان التجاري العراقي قد حقق فوائض مستمرة خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١١)، باستثناء السنوات ( ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ ) حيث سجل عجزا مقداره (٢٧٠) و (١١١٩٨) و (٤١٠٠) مليون دولار على الترتيب، و

يعود ذلك إلى ارتفاع الواردات بمقدار أكبر من الارتفاع في الصادرات خلال العام ٢٠٠٤ أما في العامين الآخرين فيعود السبب إلى آثار الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط الذي انعكس على انخفاض الإيرادات النفطية. إما بعد عام ٢٠٠٤، وبالتحديد للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٨)، فقد توالى الزيادات في فائض الميزان التجاري بمعدلات متذبذبة تبعاً لحركة الصادرات والواردات، وبلغ معدل النمو المركب للفائض مانسبته (١٨,٦٪). وبلغ معدل النمو المركب للميزان التجاري خلال المدة المبحوثة (٣,٦٪)١١.

وتجدر الإشارة إلى أن ذلك قد تحقق نتيجة تحسن الإيرادات الناتجة عن تصدير النفط الخام نظراً لارتفاع مستوى أسعاره في الأسواق العالمية خلال الفترة المذكورة. ويمكن القول بأن السياسة التجارية شهدت تطورات هامة خلال المدة المبحوثة فقبل عام ٢٠٠٣ كان الاقتصاد العراقي يرضخ تحت طائلة العقوبات الاقتصادية الدولية، وبعد التحولات السياسية والاقتصادية التي جرت في العراق في نهاية عام ٢٠٠٣، باتجاه تبني آليات اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي، كأدوات مهمة لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية. كما حدثت تطورات هامة في قطاع التجارة الخارجية، إذ تبنى العراق سياسة الأبواب المفتوحة ( Open Doors Policy ).

## ٢- المديونية الخارجية:

بدأ العراق خطواته الأولى بمعالجة المديونية الخارجية منذ الأشهر الأولى بعد عملية التغيير النظام السياسي في العراق في عام ٢٠٠٣ وذلك بالتعامل الإيجابي والبناء مع المؤسسات المالية والمصرفية الدولية ومنها صندوق النقد والبنك الدوليين إضافة إلى مؤسسات الأمم المتحدة.

ففي بداية عام ٢٠٠٤ اصدر نادي باريس قراراً بخصوص متابعة وتحديد مضمون مستقبل الاقتصاد العراقي، يهتم القرار بجزء من الديون الرسمية الضخمة على العراق والبالغة أكثر من ( ١٢٠ ) مليار دولار امريكي، و بعد

مباحثات طويلة تم التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي في تموز ٢٠٠٤، على الصيغة النهائية لتحليل استدامة المديونية، والتي اعطت العراق الحق في الحصول على تخفيض لذيونه الخارجية بنسبة ( ٨٠ %) <sup>١٢</sup>.

قدم العراق الى صندوق النقد الدولي مسودة رسالة النوايا، والتي تتضمن الأطار العام للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية و برامج الإصلاحات الاقتصادية والتي تشكل اساسا لتوقيع اتفاق المساعدات التي يقدمها الصندوق للدول بعد الحرب والأضطرابات.

لقد اتفق العراق مع صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٥ على تخفيض الديون على ثلاث مراحل، بموجب مراحل التخفيض، انخفض حجم الدين الخارجي ليصل الى ( ٥٠,٢٠١ ) مليار دولار امريكي عام ٢٠٠٧ مقارنة مع ( ١٠٨,٦٥٧ ) مليار دولار في عام ٢٠٠٤ محققا نسبة انخفاض بلغت ( ٥٣ %) <sup>١٣</sup>.

اما بالنسبة الى الدول خارج نادي باريس فقد حققت اعلى نسبة انخفاض وصلت الى ( ٨٣ %) حيث تراجع الدين الخارجي لتلك الدول من ( ٩,٦٧٤ ) مليار دولار عام ٢٠٠٤ الى ( ١,٥٩٠ ) مليار دولار عام ٢٠٠٧، اما بالنسبة الى الديون التجارية، فلقد انخفضت تلك الديون بنسبة ( ٨٢ %) لتصل الى ( ٣,٢٨٥ ) مليار دولار في سنة ٢٠٠٧ مقارنة مع ( ١٨,٤٤٣ ) مليار دولار في عام ٢٠٠٤ <sup>١٤</sup>.

اما بالنسبة الى الديون العربية الموجودة لدى العراق فانها حسب بعض البيانات الصادرة من مؤسسات اقتصادية عربية ودولية قد بلغت اكثر من ( ١٠ ) مليار دولار امريكي، غير المبالغ المترتبة على العراق كتعويضات للكويت التي تستقطع من ايرادات العراق النفطية ما نسبته ( ٥ %) سنويا وهذا يشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد العراقي.

## المصادر والمراجع:

- ١ ادورد مورس و آخرون، النفط والاستبداد الاقتصادي و السياسي للدولة الربعية، (ط١)، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد - اربيل - بيروت، ٢٠٠٧، ص ١٢١.
- ٢ وزارة التخطيط والتعاون الائمائي، الجهاز المركزي للأحصاء و تكنولوجيا المعلومات، (ط، ج ١، بغداد، ٢٠٠٥)، ص ١٣٩.
- ٣ وزارة التخطيط والتعاون الائمائي، الجهاز المركزي للأحصاء و تكنولوجيا المعلومات، (ط، ج ٣، بغداد، ٢٠٠٥)، ص ٣٧.
- ٤ جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الائمائي و بيت الحكمة، التقرير الوطني لال التنمية البشرية ٢٠٠٨، المطابع المركزية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٥١.
- ٥ ادورد مورس و آخرون، النفط والاستبداد الاقتصادي السياسي للدولة الربعية، المصدر السابق، ص ٢٨٨.
- ٦ نشرات البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، ٢٠١٠، ص ٤.
- ٧ د. احمد علي الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، دار الدكتور للعلوم، بغداد، ٢٠١٠، ص ٢١٧.
- ٨ نفس المصدر السابق، ص ٢١٨.
- ٩ صبري زاير السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠٠٩، ص ٢٢٥.
- ١٠ د. نبيل مهدي الجنابي، أثار عجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العراقي دراسة قياسية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١)، من بحوث الندوة العلمية التي نظمها قسم الاقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد بجامعة واسط في ١١-١٢/٥/٢٠١١ تحت عنوان ((الاختلالات الهيكلية واثارها على مستقبل الاقتصاد العراقي))، ص ١٠.
- ١١ د نبيل مهدي الجنابي، أثار عجز الموازنة العامة الاتحادية، مصدر سابق، ص ١٣.
- ١٢ جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الائمائي، اللجنة الفنية لأعداد الخطة الوطنية الخمسية ٢٠١٠ - ٢٠١٤، ورقة السياسات و تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية، ايار ٢٠٠٩، ص ١٤.
- ١٣ نفس المصدر السابق، ص ١٥.
- ١٤ جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الائمائي، اللجنة الفنية لأعداد الخطة الوطنية الخمسية ٢٠١٠ - ٢٠١٤، المصدر السابق، ص ١٦.